وأصوله ضامنة للديون الناشئة عن مباشرة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الفردى(١)، وهو المفهوم الذى أخذ به مشروع قانون الشركات المصرى الموحد.

المشروع المصرى لقانون الشركات الموحد، وتبنى فكرة المشروع الفودى ذو المسئولية المحدودة:

١٦- طبقا لأحكام مشروع قانون الشركات المذكور فإن المشروع الفردى ذو المسئولية المحدودة يكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ شهره، كما يكون للمشروع الفردى اسم تجارى خاص، ولا يسأل مالك رأس مال المشروع عن التزاماته وديونه إلا بمقدار رأس المال المخصص للمشروع. كما يحظر على الشخص الواحد أن ينشئ أكثر من مشروع فردى ذو مسئولية محدودة. ويعتمد المشروع على فكرة تخصيص الذمة المالية بحيث لا يجوز لدائنى المشروع التنفيذ على أموال صاحب المشروع الأخرى غير تلك المخصصة للمشروع. هذا، وتختلف فكرة المشروع الفردى ذو المسئولية المحدودة عن المشروعات الاقتصادية الفردية والتى مؤداها أن يقوم أحد الأشخاص بالقيام بمشروع ما باسمه، فهذه المؤسسة الفردية - والتى يعرفها القانون المصرى الحالى - لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتكون مسئولية مالك هذا المشروع غير محدودة، ويكون ضامنا بكافة أمواله الديون الناشئة عن نشاط هذا المشروع.

وخلاصة ما تقدم أن العقد لا يزال هو الأساس لتكوين الشركات الخاصة متعددة الأطراف فى ظل القانون المصرى الذى لا يزال لا يعرف حتى تاريخه الشركة ذات الشخص الواحد، باستثناء ما جاء فى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

انظر فى تفصيل هذا الموضوع: د. ناريمان عبد القادر، الأحكام العامة للشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة الشخص الواحد، ١٩٩٢، ص٣٦ وما بعدها.

(١) د. فايز نعيم رضوان، المشروعات الفردية ذات المسئولية المحدودة، مكتبة الجلاء بالمنصورة، ص١١١، ١٩٩٠.